

الاخلاق والاقتصاد الحر

الاخلاق ويضعهم امام مسئولية كبيرة تجاه الشركة واصحابها والرأي العام، ولا شك ان العقاب يصبح سهلاً أكثر، لأن الجرم يصبح مرتكباً عمداً اي عن سابق تصور وتصميم، وهناك اليوم نماذج ميثاقية متداولة عالمياً يمكن اقتباسها وتعديلها بما يتلائم مع الواقع المحلي.

ثانياً: ادخال مواد الاخلاق في كل المناهج التربوية والمدرسية والجامعية مما يساهم في خلق جيل جديد يعتمد الاخلاق في تصرفاته، فحسن الاخلاق والتصرف ينبع اولاً من المنزل اي من اخلاق الوالدين وثم من المجتمع القريب واخيراً من المدرسة والجامعة، ولا يمكن تصحيح الاخلاق إلا إذا بدأ من المنزل حيث يتربى الإنسان على اسس يمكن ان تكون صالحة او سيئة اما الاخلاق في المدرسة فترتكز على حسن انتقاء المدرسين مما يسمح لهم باكمال او تصحيح بناء الوالدين.. يتم التصحيح الاخير في الجامعة عبر مناقشات علمية تستم بين الطلاب واساتذتهم المتخصصين في الموضوع والممارسين له، فالاخلاق ليست مطلوبة في الشركات الصناعية والزراعية والتجارية فقط وانما أيضاً في الطب والهندسة والمحاماة وغيرها من المهن الحرة، فتدني الاخلاق شمل مؤخراً كل القطاعات بسبب الجشع وسوء الإدارة وانعدام المحاسبة الداخلية والخارجية.

ثالثاً: قيام أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بدورها باكتشاف التزوير وتصحيحه قبل ان يصبح علنياً، فالمهم ليس الحفاظ على الشركة فقط وانما على الاقتصاد العام الذي ينضرب بمجمله من التزوير فتواطؤ الإداريين مع أجهزة الرقابة هو الذي أحدث الخسائر الكبيرة الحديثة فلا يمكن لأي مجتمع ان يزدهر اذا لم يرقم كل فرد بواجبه كاملاً، هذا في غاية الضرورة والأهمية.

المؤدى من قبل الاعلام والمجتمع، والعكس صحيح بالنسبة للمساهمين في بناء الغد، هذا الضغط الاجتماعي على الشركات ربما يشكل الدافع غير المبرر او الحجة لها لتقوم بما هو غير اخلاقي، فتزويد ربحيتها غير الشرعية وإذا كان التأثير الاجتماعي السلبي لتزوير بعض منتجات شركات الخدمات محدوداً، فالمخاطر تصبح كبيرة اذا قامت مثلاً شركات الادوية والمأكولات على مختلف انواعها بتزوير سلعتها وخدماتها.

هل يمكن تصحيح ما جرى؟ طبعاً بمعاقبة المزورين داخل الشركة نفسها وخارجها، فالشركة الجيدة هي التي تتمتع بالادارة النزيهة ذات الكفاءة العالية، والعكس صحيح بالنسبة للشركة الفاشلة، فالعقاب يجب ان يجري اولاً على الإداريين اي يتم تغيير الادارة بسرعة وملاحقتهم قانونياً، كما يمكن التصحيح بالتعويض على المتضررين من التزوير وخاصة المتضررين المباشرين، علماً ان المتضرر غير المباشر هو السوق بمجمله، ونذكر ان اعتماد الاخلاق في الاعمال لا يتوقف فقط على عدم التزوير واعتماد الشفافية، وانما أيضاً على احترام العمال واعطائهم حقوقهم المشروعة، على عدم التمييز بين العاملين على اساس الجنس او العرق او الجنسية او الدين، وغيرها من المفاهيم الاخلاقية الحديثة، فما هي الاجراءات التي يمكن اتخاذها في المنزل والمدرسة والشركة والمجتمع للتخفيف من التزوير؛ نوجز اهمها كما يلي:

اولاً: من واجب كل شركة ادخال مبادئ الاخلاق اليها عبر اعتماد ميثاق صارم يوقع عليه كل العاملين فلا شيء يمكن ان يضمن احترام الموقعين للميثاق، انما يساهم هذا التوقيع في توعية العاملين على مبادئ

فهذا يفيدنا في تسهيل الاقتراض المصرفي بأسعار منخفضة، اما تقليل الارباح فيعود الى محاولة التهرب من الضرائب لبقاء أكبر قدر ممكن من الارباح في الشركة بهدف الاستثمار او توزيعها على اصحاب الاسهم، ففي الحالات تصبح المعلومات مشوهة وتضرب اهم ركيزة للاقتصاد الحر وهي فعاليته، اي ان تتكون اسعار الاسهم والسلع والخدمات نتيجة تلاقي العرض والطلب فتعطي كل صاحب حق حقه وإذا كانت الشركات المساهمة مجبرة قانوناً على نشر حساباتها فالشركات العائلية تبقى معفاة من هذا الواجب اي تبقي ارقامها داخلها وبمنازل اصحابها فقط، ولا بد لنا من ان نذكر ان الفضائح كثر مؤخراً في الشركات المساهمة نسبة للشركات العائلية التي حافظت على قدر كبير من المصداقية والنزاهة تجاه اصحابها وزبائنها والسوق، ويظهر ان الخيار الصعب المتوافر حالياً بين النمو والشفافية، وهذا يجب تصحيحه اي جعل العلاقة ايجابية وليس سلبية.

هل فقد مجتمع الاعمال الدولي اخلاقياته؟ فلا شك ان شركات اليوم تتحمل مسئوليات كبيرة في ميادين عدة لا تقع في اختصاصها بالمعنى الضيق له، فلم يعد من واجب الشركة المعاصرة فقط تحقيق الارباح الكافية، بل وجب عليها مثلاً احترام المواصفات البيئية الدولية الضرورية التي اصبح صارمة جداً، كما عليها المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية بشكل مباشر او عبر صناديق عامة تشكل لأهداف معينة، فالواجبات الاجتماعية للشركات اصبح في صلب اعمالها وتحاسب اجتماعياً وفي السوق عليها، فالشركات الربحية التي تدير ظهرها للفقراء والمبدعين المعوزين تتعرض للانتقاد

التصرف حزين البعض الى الانظمة الاقتصادية الموجهة، والتي تعود لتشكّل البديل للنظام الاقتصادي الحر، ففي السياسة كما في الاقتصاد، هنالك دورات وليس هنالك اي شيء دائم وبالتالي على من يريد الحفاظ على مصالحه ان يتنبه الى تصرفاته والأثر الذي تتركه على الرأي العام، فمن الممكن ان يكون قطاع الاعمال قد فقد بعضاً من اخلاقياته في ظل المنافسة الجديدة المتواجدة مع العولمة وبفضلها، فتشعر بعض الشركات المغلوبة في السوق او التي لا تدار كما يجب ان عليها ان تزور كي تستمر، اي عملياً تكذب على اصحابها الحقيقيين والمجتمع الاقتصادي وبالتالي تكذب أخيراً على نفسها، فالتزوير كان دائماً سلاح العاجزين او المقصرين في المدرسة والجامعة والمجتمع وفي الاعمال أيضاً، فمن واجب كل شركة ان تحقق الارباح الكافية كعائد للاموال التي وظفها ضمنها اصحابها، ولكن الأهم ان تخاطبهم بصراحة عندما تكون هنالك مشاكل تعرقل مسيرتها وتعيق نموها فالكذب لم يكن يوماً ملح الرجال، بل مصيبتهم وطريق سقوطهم.

ويمكن للشركات ان تزور باتجاهين اي تضخم الارباح او تقلل منها، يهدف الاول الى اعطاء صورة متفائلة كاذبة عن اوضاع الشركة تساهم في تهافت المستثمرين على شراء اسهمها وبالتالي على رفع قيمتها السوقية،

تواجه العالم اخباراً مقلقة جداً عن التزوير الحاصل في حسابات اهم الشركات العالمية كائرون وورلدكوم وغيرها، والتي من المفروض ان تشكل المثال الصالح ليس فقط للشركات الامريكية وانما للدولية والوطنية بكافة احجامها، فما هي جدوى قراءة الصحف المتخصصة ومتابعة اخبار الشركات والاسواق اذا كانت المعلومات كاذبة او خاطئة؟ فكيف نطلب من الشركات العربية والافريقية وغيرها ان تعتمد الصدق والشفافية عندما تقوم اهم الشركات العالمية بالتزوير وتمزيق المستندات؟ اهمية الموضوع تعود الى الاسس التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الحر وهي توافر المعلومات الدورية الكاملة الشفافية والصحة التي يبني عليها المستثمر افكاره ومشاريعه الاستثمارية، تزوير الارقام من قبل الشركة وتواطؤ المراقب الخارجي معها يضربان النظام الاقتصادي الحر في قلبه النابض وعمقه ويدعونا الى توجيه الاسئلة التالية: هل فقد مجتمع الاعمال العالمي ابسط مبادئ الاخلاق في الاعمال؟ وهل يمكن تصحيح ما جرى؟ وما هي الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حصول كوارث محاسبية واخلاقية بحجم ما حصل؟ يقول الصحفي الاقتصادي روبرت كاتنر ان الاقتصاد الحر يرتكز على مبدأ ان كل شيء للبيع، فهل اصبح بالتالي الاخلاق للبيع أيضاً؟

ما يدعو للعجب ان التعدي على المبادئ الاخلاقية بدأ يأخذ مداها منذ انهيار الانظمة الشيوعية في بداية العقد الماضي، وربما احس الغرب بشركاته واجهزته الرقابية ومؤسساته ان المنافسة العنصرية والسياسية انعدمت وبالتالي يمكنهم عمل كل ما يرغبون به، والموضوع يكمن في امكانية ان يعيد هذا



بفلم الدكتور/ نابل حبيب

تعازينا آل مهدي

(يا ايها النفس مطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي) صدق الله العظيم بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تتقدم بأصدق التعازي والمواساة

إلى الشبيخة / غام علي مهدي

بوفاة المغفور لها باذن الله

ابنته

تعهد الله الفقيد بوسع الرحمة والمغفرة والهم اهلها وذويها الصبر والسلوان. انا لله وانا اليه راجعون

ألا سيفون /

كمال علي العلفي

وليد علي العلفي

وهيئة تحرير (الرأي العام)

وكافة آل مهدي